على هامش القمة الاقتصادية :

هل من الضرورى أن يكون السهل ممتنعا؟!

د. م. نادر رياض

لاشك أن أنظار الملايين من أبناء العالم العربى تتطلع إلى وضع ما تسفر عنه القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية بشرم الشيخ من قرارات وتوصيات موضع التنفيذ على ارض الواقع وبما تتماشى توجهاتها مع احتياجات العصر فى العالم العربى ليتواكب مع المستجدات العالمية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى تكليلا للجهود البناءة الهادفة الى التحول بالحلم العربى الكبير الى حقيقة وواقع يعودان بالعالم العربى إلى موقعه الصحيح على خريطة العالم ، إلى مركزه الذى يستحقه .

وما أحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الإعجاب للتجربة الأوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الأوروبية والتى كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق كافة عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءا من المواصفات القياسية للسع والمنتجات علامات المرور ولوحات السيارات مرورا بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل المصارف الاستثمار التجارة الملكية الفكرية الضرائب- الجنسية ألوان سيارات الشرطة شبكات المعلومات والربط بينها، و إنتهاء بتوحيد العملة رغم ما اكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومى مثل المارك الألمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ما اتفق على تسميته العمل على توحيد الأنظمة المؤسسية التى تمثل البنية الأساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانبا الجانب السياسى ليأتى فى المرحلة الأخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذى يترك لكل دولة حرية إدارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الأوروبى الفيدرالي.

والأمر ليس بخاف أننا فى الوطن العربى الكبير كنا الأسبق فى تبنى هذا الاتجاه من خلال تجارب الوحدة متكررة الأنماط بين دول مختلفة انتهت فى كل حالة بانفصال تعددت أسبابه والنتيجة واحدة.

ولعل الباحث فى حتمية الانفصال التى تلى كل حركة وحدة التيقن من أن السبب فى ذلك أننا بدأنا بالوحدة السياسية ونحينا جانبا السعى وراء التوفيق المؤسسى بين هذه الدول وأهمية أن يدعم ذلك الجانب الاقتصادى وهو وقود الحياة ومستهدفها فى نهاية المطاف ففتحنا الباب لأوجه الخلاف والاختلاف والفرقة والبغضاء وهو مجال رحيب لتفاقم عوامل الهدم.

والسؤال يطرح نفسه مجدداً من أين نبدأ؟

وما هى محاور العمل البناء الذى يجمع ولا يفرق.... يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية ؟

لعل الخطوة الأولى تكون فى ترتيب الأولويات حسب أهميتها و جاهزيتها للأخذ بها فى سلاسة ويسر لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك نوجز أهمها في:

أولا : الإسراع فى تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها إذ أن إقامة السوق العربية بات مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاما .

والأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو إرساء مفهوم الميزة التنافسية وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات، ونحن فى غنى عن بيان إمكانيات العالم العربى المتاحة والغير مفعلة فى هذه المجالات الثلاثة.

أما الميزة التنافسية الغير مختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادى به وتم وضع خطط طموحه وجيدة ولكن غياب الإرادة فى التنفيذ جعل منها أفكارا إيديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية والتى بدأت بعدنا بأحقاب أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية .

ثانيا : توحيد المؤسسات فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق ما يسمى «التناغم» وذلك بالعمل على إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها:

إزالة مشكلة الكفيل أو الإلزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية .

تجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية .

تفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة .

ثالثا : تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها :

توحيد المواصفات القياسية العربية بدءاً بالتناغم بين المحلى منها بعضه بعضا وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادى القائم على أساس توحيد المواصفات العربية.

توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

ما يصدر عن القمة من توصيات يعكس طموحات قابلة للتنفيذ نحو إقامة السوق العربية المشتركة

تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى جميع الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمي.

دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيره تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حده مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الإيجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الإعلام الحيوى فى استقطاب الإنسان العربى إلى الإطار الجديد الذى نستهدفه بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للإنجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.

كما أن ما يصدر عن القمة من توصيات وقرارات وبرامج ودراسات وكذا آليات لتنمية التجارة البينية والاستثمار هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ والتى تنبىء بسرعة توالى الايجابيات نحو إقامة السوق العربية المشتركة.

جريدة الاهرام (صفحة 10) 2011/1/19

على هامش القمة الاقتصادية : أمن الضرورى أن يكون السهل ممتنعاً؟

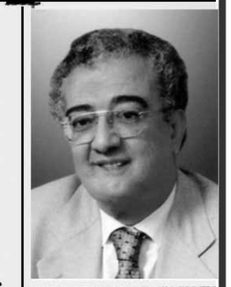

بقلم :
د. م. نادر رياض

لاشك أن أنظار الملايين من أبناء العالم العربى تتطلع إلى وضع ما تسفر عنه القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية بشرم الشيخ من قرارات وتوصيات موضع التنفيذ على ارض الواقع وبما تتماشى توجهاتها مع احتياجات العصر فى العالم العربى ليتواكب مع المستجدات العالمية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى تكليلاً للجهود البناءة الهادفة الى التحول بالحلم العربى الكبير الى حقيقة وواقع يعودان بالعالم العربى إلى موقعه الصحيح على خريطة العالم ، إلى مركزه الذى يستحقه .

وما أحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الإعجاب للتجربة الأوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الأوروبية والتى كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق كافة عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءاً من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات وعلامات المرور ولوحات السيارات مروراً بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل المصارف الاستثمار التجارة الملكية الفكرية الضرائب- الجنسية ألوان سيارات الشرطة شبكات المعلومات والربط بينها، و إنتهاء بتوحيد العملة رغم ما اكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومى مثل المارك الألمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ما اتفق على تسميته العمل على توحيد الأنظمة المؤسسية التى تمثل البنية الأساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانباً الجانب السياسى ليأتى فى المرحلة الأخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذى يترك لكل دولة حرية إدارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الأوروبى الفيدرالي.

والأمر ليس بخاف أننا فى الوطن العربى الكبير كنا الأسبق فى تبنى هذا الاتجاه من خلال تجارب الوحدة متكررة الأنماط بين دول مختلفة انتهت فى كل حالة بانفصال تعددت أسبابه والنتيجة واحدة.

ولعل الباحث فى حتمية الانفصال التى تلى كل حركة وحدة التيقن من أن السبب فى ذلك أننا بدأنا بالوحدة السياسية ونحينا جانباً السعى وراء التوفيق المؤسسى بين هذه الدول وأهمية أن يدعم ذلك الجانب الاقتصادى وهو وقود الحياة ومستهدفها فى نهاية المطاف ففتحنا الباب لأوجه الخلاف والاختلاف والفرقة والبغضاء وهو مجال رحيب لتفاقم عوامل الهدم.

والسؤال يطرح نفسه مجدداً من أين نبدأ؟

وما هى محاور العمل البناء الذى يجمع ولا يفرق.... يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية ؟

لعل الخطوة الأولى تكون فى ترتيب الأولويات حسب أهميتها و جاهزيتها للأخذ بها فى سلاسة ويسر لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك نوجز أهمها في:

أولا : الإسراع فى تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها إذ أن إقامة السوق العربية بات مطلباً قومياً ملحاً طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاماً .

والأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو إرساء مفهوم الميزة التنافسية وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات، ونحن فى غنى عن بيان إمكانيات العالم العربى المتاحة والغير مفعلة فى هذه المجالات الثلاثة.

أما الميزة التنافسية الغير مختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادى به وتم وضع خطط طموحه وجيدة ولكن غياب الإرادة فى التنفيذ جعل منها أفكارا إيديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية والتى بدأت بعدنا بأحقاب أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية .

ثانيا : توحيد المؤسسات فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق ما يسمى «التناغم» وذلك بالعمل على إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها:

إزالة مشكلة الكفيل أو الإلزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية .

تجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية .

تفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملاً جاذباً للاستثمارات فى المنطقة .

ثالثاً : تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها :

توحيد المواصفات القياسية العربية بدءاً بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادى القائم على أساس توحيد المواصفات العربية.

توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى كافة الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمي.

دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيره تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حده مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الإيجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الإعلام الحيوى فى استقطاب الإنسان العربى إلى الإطار الجديد الذى نستهدفه بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للإنجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.

كما أن ما يصدر عن القمة من توصيات وقرارات وبرامج ودراسات وكذا آليات لتنمية التجارة البينية والاستثمار هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ والتى تنبىء بسرعة توالى الايجابيات نحو إقامة السوق العربية المشتركة.

جريدة الاهرام الطبعة العربية (صفحة8)2011/1/19